

المحاضرة 03: الكتلة النقدية ومقالاتها

تمهيد:

تلعب النقود دورا مهما في الاقتصاد حيث تعتبر الكتلة النقدية المتداولة، المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي، فتحديد الحجم الأمثل للكتلة النقدية يخضع لعدة اعتبارات ومحددات حيث لا يمكن للبنك المركزي أن يصدر نقودا بدون مقابل للكتلة النقدية وهو ما يسمى إصلاحا بمقالات الكتلة النقدية.

1. تعريف الكتلة النقدية :

الكتلة النقدية: "هي مجموع الأموال المتاحة النقدية والشبه النقدية المتداولة في أي اقتصادا ويتم ادارتها بواسطة النظام. المصرفي والخزينة العامة"
الكتلة النقدية هي مجموع الأموال المتاحة في الاقتصاد، حيث تتكون من الأوراق النقدية، والقطع النقدية المعدنية المتداولة في الاقتصاد، بالإضافة إلى الودائع تحت الطلب لدى البنوك التجارية، والتي يتم السحب عليها عن طريق استعمال الشيكات (أشبه النقود)، حيث يتم إدارتها بواسطة البنك المركزي والخزينة العمومية.
يدخل في إطار الكتلة النقدية كل ما ينطبق عليه مفهوم النقد واعتمادا على الوظيفة الأولى للنقود (كونها وسيط للتبادل) فإن الكتلة النقدية بمفهومها الضيق تمثل إجمالي وسائل الدفع الأساسية في المجتمع، والتي تصلح لتسديد الديون وأداة عمليات البيع والشراء. وبالتالي تشمل النقود الورقية والنقود المعدنية المساعدة والنقود الكتابية وتمثل السيولة التامة غير أن بعض الاقتصاديين ينظرون إلى النقود بشكل أوسع وأكثر شمولاً يرتكز على الوظيفة الثانية للنقد ومفهوم السيولة ويقصد بهذه الأخيرة إمكانية تحويل الأصول إلى نقود سائلة بسرعة وبأقل خسارة ممكنة، حيث تستطيع عدة أصول تأدية وظيفة النقود كمخزن للقيمة تتفاوت سيولتها من أصول حقيقة (منخفضة السيولة) إلى أصول مالية وتجارية (متوسطة السيولة) إلى أصول مرتفعة السيولة كالودائع الآجلة في البنوك التجارية وهي الأكثر اقترابا من مفهوم النقد.

2. مجتمعات الكتلة النقدية:

هي مجموع وسائل الدفع المتوفرة في الاقتصاد مرتبة في شكل مجموعات، مصنفة وفقا لدرجة سيولتها (من أعلى درجة M1 إلى أدناها M4) خلال فترة زمنية معينة لدى الأشخاص المقيمين في الدولة

1.1. الكتلة النقدية بالمعنى الضيق M1

وهي تشمل العملة الورقية والمعدنية الموجودة في السوق والتي يتم تداولها في المعاملات اليومية، مضافا إليها الودائع الجارية (النقود الخطية) والتي هي عبارة عن تسجيلات محاسبية في دفاتر البنوك وليس لها وجود مادي ملموس، ولا تدفع مقابلها فوائد، وهي الودائع الموجودة لدى البنوك التجارية وغير التجارية والخزينة العمومية، ومراكز الصكوك البريدية، حيث تتميز بالسيولة المطلقة وهي نقود ووسائل دفع في أن واحد.

2.2. الكتلة النقدية بالمعنى الواسع M2

وهي تضم بالإضافة إلى M1 ما يسمى بشبه النقود، وهي أصول نقدية تجمع ما بين خاصية التوظيف حيث تدفع مقابلها مختلف الأطراف المالية المستقبلية لها فوائد ولكنها منخفضة، ومن جهة أخرى هي تتمتع بالسيولة التامة لأنه يمكن تحويلها لسيولة متى أراد مالكيها وبدون خسارة ومن أمثلة هذه الأصول الودائع لأجل لدى البنوك والتي تستحق خلال مدة قصيرة وكذا الودائع الادخارية الجارية.

3.2. الكتلة النقدية الأكثر توسعا M3 :

يشمل بالإضافة إلى M2 كل الودائع وسندات الدين القابلة للتداول والتوظيفات الأجنبية.

4.2. الكتلة النقدية M4: يشمل بالإضافة إلى M3 سندات الخزينة القابلة للتداول الصادرة عن الدولة والموجودة بين الأعوان الغير ماليين.



3. مقابلات الكتلة النقدية:

إن العناصر المقابلة للكتلة النقدية من نقد حاضر وودائع جارية، وودائع لأجل، وودائع الحكومة يجب أن يكون لها مقابل لدى البنك المركزي، ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع:

1.3. المقابل ذهب و عملات أجنبية (الذمم على الخارج -)

إن التبادل التجاري بين دول العالم ينتج من عمليات استيراد وتصدير السلع والخدمات المحلية إلى العالم الخارجي، وتتم المدفوعات الدولية إما بالذهب أو رصيد العملات الأجنبية المقبولة في التداول الدولي. في حالة قيام الدولة بعمليات تصدير أو اجتذاب أموال خارجية إما للاستثمار أو للتوظيف فإنها تحصل على عملات أجنبية التي يحصل عليها البنك المركزي مقابل تقديم السلع المصدرة أو السندات أو الديون المترتبة، وبما أن العملات الأجنبية لا يمكن تداولها محليا، فإن البنك

المركزي يتكفل بحفظها وإصدار ما قيمة ذلك بالعملة الوطنية، ومن ثم نلاحظ أن الصادرات تكون سببا في إصدار عملة وطنية جديدة، والعكس في حالة الإستيراد .



- وهكذا نلاحظ كيف يؤثر رصيد ميزان المدفوعات في إصدار النقود الجديدة أو سحبها، فإذا كان الرصيد السنوي الناتج من العمليات المسجلة في ميزان المدفوعات موجبا أي أن قيمة الصادرات تكون أكبر من قيمة الواردات، فإن كمية النقود المتداولة ترتفع، وبالعكس إذا كان الرصيد السنوي الناتج من العمليات المسجلة في ميزان المدفوعات سالبا أي قيمة الصادرات أقل من قيمة الواردات تنخفض كمية النقود المتداولة.

2.3. المقابل :- الائتمان المقدم إلى الاقتصاد

يعتبر الائتمان المقدم للاقتصاد من العناصر المهمة التي تفسر سبب الإصدار النقدي لأنه هو العنصر الذي يمكن أن تتحكم فيه السلطات النقدية أكثر من غيره، ذلك أن هذا الائتمان المقدم هو عبارة عن قروض تقدم من طرف البنوك

التجارية لتمويل العمليات الاقتصادية للمؤسسات ورجال الأعمال من استثمار وإنتاج وتسويق، وخاصة عندما يكون المنتجون في حاجة إلى أموال فيتقدمون إلى البنوك التجارية طالبين منحهم قروضا لتمويل نشاطاتهم، فتمنحهم البنوك التجارية قروضا سواء كان ذلك بصفة مباشرة أو بخصم أوراق تجارية، أو فتح اعتمادات، وفي جميع هذه الصور تكون هناك عملية خلق لنقود الودائع مقابل تقديم هذا الائتمان مما يزيد في حجم الكتلة النقدية، كما أن هذا يدفع البنوك التجارية إلى إعادة خصم أوراقها التجارية لدى البنك المركزي أو تطلب قروضا منه باعتباره المقرض الأخير، فيقوم البنك المركزي بإصدار نقودا قانونية لتغطية احتياجات البنوك التجارية وبالتالي فإن حجم الكتلة النقدية سيتأثر كلما طرأ تغير في الائتمان المقدم للاقتصاد. ويعتبر الائتمان المقدم القصير الأجل أكبر تأثيرا على الكتلة النقدية لأن تغطيته تتم عادة

بالودائع الجارية، أما الائتمان المتوسط وطويل الأجل فلا يعتبران كذلك لأن هناك ارتباطا وثيقا بين الائتمان المتوسط الأجل مع الودائع لأجل والائتمان طويل الأجل مع الودائع الادخارية.

3-3 المقابل :- الائتمان المقدم إلى الخزينة العمومية

تمثل الخزينة الكيان المالي لدولة وكثيرا ما تطلب قروضا من البنك المركزي لتغطية العجز في الميزانية العامة مقابل سندات تعترف فيها بمديونيتها، تسمى أذونات الخزينة. ويصدر البنك المركزي بقدر قيمتها نقودا قانونية، وبالطبع تستخدم الدولة هاته النقود في الإنفاق العام فتزداد النقود المتداولة لدى الأفراد ولمشروعات الذين قدموا خدمات لها، كتسديد أجور العمال وتقديم الإعانات وبذلك ترتق كمية النقود المتداولة وتزداد الكتلة النقدية.